

مؤشر تفاعل قطاع الأعمال السعودي

مؤشر تفاعل الأعمال - المملكة العربية السعودية - الربع الثالث من عام ٢٠١٦

اختصارات

- أبدى مؤشر تفاعل الأعمال المركب لقطاع النفط والغاز تفاعلاً منخفضاً إزاء التوقعات للربع الثالث من عام ٢٠١٦، حيث هبط المؤشر إلى النطاق السالب مسجلاً -٢ نقطة.
- حافظ مؤشر تفاعل الأعمال المركب للقطاعات غير النفطية على توقعاته الاقتصادية للربع الثالث من عام ٢٠١٦ عند نفس المستوى المسجل للربع السابق من العام، مستقراً عند ٢١ نقطة.
- سجل قطاع الصناعة أعلى مستوى تفاعل للربع الثالث من عام ٢٠١٦.
- تمثلت أهم المعوقات لشركات القطاعات النفطية وغير النفطية في انخفاض أسعار النفط والأنظمة والإجراءات الحكومية.
- توقعت ٣١٪ من الشركات غير النفطية أن تستثمر في توسعة الأعمال، في مقابل ٣٠٪ لشركات القطاع النفطي.
- أفادت نسبة ٥٦٪ من الشركات بمعرفتها بخطة "رؤية ٢٠٣٠" الحكومية؛ منها ٨٣٪ تتوقع أن توفر هذه الرؤية فرص توظيف جديدة.

العناوين

٢	قطاع النفط والغاز
٣	القطاعات غير النفطية
٤	تحليل القطاعات
٩	خطط الاستثمار
٩	تحديات الأعمال
١٢	ملحق

قطاع النفط والغاز

الأعمال لأسعار البيع - ١٠ نقاط للربع الثالث من عام ٢٠١٦. وقد ظل مؤشر تفاعل الأعمال لأسعار البيع عند مستوى الصفر أو دون الصفر منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٥، عاكساً السعر العالمي المتدني للنفط الخام. أيضاً هبط مؤشر تفاعل الأعمال لصافي الأرباح إلى النطاق السالب، ليسجل قراءة -١٠ نقاط للربع الثالث من عام ٢٠١٦ من مستوى ٥ نقاط للربع الثاني من العام. وأفاد المشاركون من القطاع أن صافي أرباحهم قد تراجعت نتيجة لانخفاض أسعار البيع وسوء الأوضاع الاقتصادية. ومن المثير للدهشة أن مؤشر التوظيف أبدى توجهاً تصاعدياً، مع توقع ٢٨٪ من الشركات المشاركة في المسح أن تزيد عدد العاملين لديها لدعم أعمالها أو للوفاء بمقتضيات برامج السعودية. وبلغ مؤشر التفاعل للمبيعات -٥ نقاط، حيث توقعت ٣٥٪ من الشركات هبوطاً، مقابل ٣٠٪ من الشركات توقعت ارتفاعاً في المبيعات.

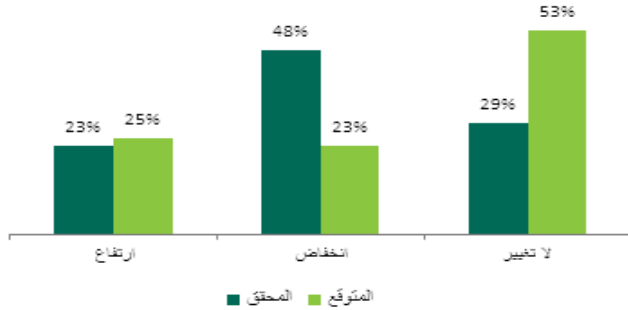
وفيما يخص بيئة الأعمال، توقعت نسبة ٣٨٪ من شركات قطاع النفط والغاز أن لا تواجه عملياتها أي معوقات خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦، في حين لا يزال التأثير السلبي لأسعار النفط المتدنية يمثل مصدر القلق الرئيسي للشركات من هذا القطاع كما أوردته نسبة ٤٣٪ من الشركات المشاركة. وتمثل مصدر القلق الرئيسي الآخر بالنسبة للشركات من هذا القطاع في الأنظمة والإجراءات الحكومية بنسبة ١٠٪.

وأبدت ٣٠٪ من شركات قطاع النفط والغاز عزمها على الاستثمار في توسعة الأعمال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦، في حين أشار ٥٥٪ إلى أنهم لا تتوفر لديهم خطط توسعية.

الأداء الفعلي مقابل الأداء المتوقع للربع الثاني من ٢٠١٦

أبدت شركات قطاع النفط والغاز توقعات إيجابية حذرة تجاه الأوضاع الاقتصادية للربع الثاني من عام ٢٠١٦. وضعف الأداء الاقتصادي الفعلي الخاص بحجم المبيعات والأرباح. وأوضح المسح أن ٤٨٪ من الشركات عانت من انخفاض في حجم المبيعات في الربع الثاني من عام ٢٠١٦، وهي مرتفعة كثيراً عن نسبة ٢٣٪ من الشركات التي سجلت زيادة في مبيعاتها. وعلى نحو مماثل، جاء الأداء فيما يتعلق بالربحية، إذ سجلت ٤٨٪ من الشركات تراجعاً في ربحيتها، وحققت ٢٠٪ من الشركات زيادة في الأرباح.

المحقق مقارنة بالموقع - حجم المبيعات (الربع الثاني ٢٠١٦)

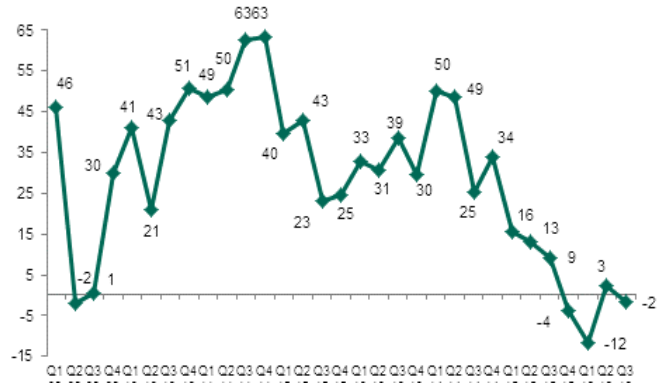


سجلت ٤٨٪ من الشركات انخفاضاً في النشاط الاقتصادي نتيجة لتقلص المشاريع والطلبات الجديدة مصححاً بأسعار متدنية للنفط الخام.

كسب خام غرب تكساس الوسيط ٣,٥١٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦؛ وقفز سعره للربع الثاني من العام بنسبة ٢٦,٠٦٪. وصعد متوسط سعر سلة نفط أوبك بأكثر من ٤٠٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦، حيث خفت طفرة الإمدادات النفطية التي تسببت في بادئ الأمر بأسوأ انحدار لأسعار النفط على مدى سنوات عديدة. وانتعشت أسعار النفط، مرتفعة عن مستوياتها المتدنية المسجلة في شهر يناير من العام الجاري، وإن ظلت تتعرض لضغوط جراء فائض الإمدادات وضعف الطلب. وانتعشت الأسعار في الربع الثاني من العام مدعومة بانقطاع الإمدادات في كل من كندا ونيجريا وليبيا وفنزويلا، مصححاً بانخفاض في إنتاج النفط الصخري للولايات المتحدة الأمريكية. وأدى الاستفتاء في المملكة المتحدة حول البقاء ضمن الاتحاد الأوروبي إلى هبوط فوري بمعدل ٦٪ في سعر النفط، إذ ارتفع سعر صرف الدولار وازدادت وتيرة التشاؤم الناتجة عن المخاوف تجاه مستقبل نمو الاقتصاد العالمي.

وتنبأت الوكالة الدولية للطاقة بأن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار ١,٤٤ مليون برميل يومياً في المتوسط خلال هذا العام، أي بانخفاض بمقدار ١٠,٠٠٠ برميل يومياً عن تنبؤاتها السابقة. وفي ذات الوقت، راجعت الوكالة الدولية للطاقة توقعاتها لنمو الطلب العالمي في عام ٢٠١٧، حيث عدل إلى ١,٤٩ مليون برميل يومياً، بزيادة ٢٠,٠٠٠ برميل يومياً. وستتوفر قوة الدفع الأساسية لهذا النمو من قبل الصين والهند، إذ قد يتراجع الطلب الأوروبي عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفي حين زيادة الطلب، من المتوقع لإنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام أن يهبط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام إلى ٨,٦١ مليون برميل يومياً. تقلب الأسواق المالية في أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومع بقاء الدولار قوياً، من شأن هذين الأمرين أن يشكلا ضغطاً على أسعار النفط في المدى القصير.

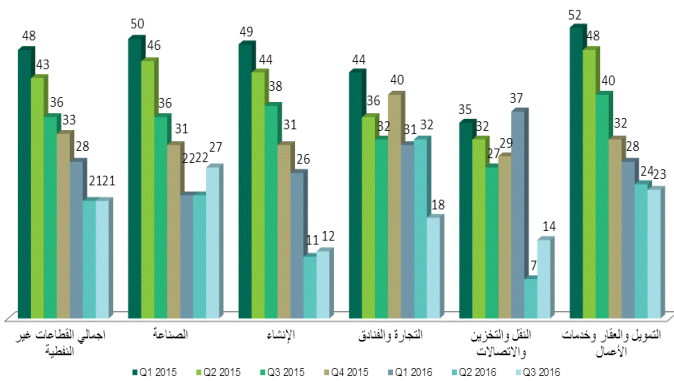
مؤشر التفاعل بالأعمال المركب لقطاع النفط والغاز



وأوضح المسح للربع الثالث من عام ٢٠١٦ أن قطاع النفط والغاز السعودي يبدي توقعات غير متفائلة، حيث هبط المؤشر إلى النطاق السالب مسجلاً -٢ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦ من مستوى ٣ نقاط للربع الثاني من العام. وتوقعت ٢٨٪ من شركات القطاع أن تتراجع أسعار بيعها خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦ نتيجة لهبوط أسعار النفط وقلّة الطلبات والمشاريع الجديدة؛ في حين تتوقع نسبة ١٨٪ من الشركات أن ترتفع الأسعار. ونتيجة لذلك، سجل مؤشر تفاعل

والطلبات المتوقعة، والتباطؤ في الاقتصاد السعودي. ويتضح من المقارنة على أساس ربع سنوي إن التحسن الطفيف في مكونات الطلب قد بددته توقعات أدنى لأسعار البيع والتوظيف. وسجل مؤشرا حجم المبيعات والطلبات الجديدة ارتفاعا على أساس ربع سنوي بمقدار ٤ نقاط و ٣ نقاط إلى ٣٤ نقطة و ٣٥ نقطة على التوالي للربع الثالث من عام ٢٠١٦. ومن ناحية أخرى، هبط مؤشر أسعار البيع بمقدار ٤ نقاط إلى ٢- نقطة؛ وتراجع مؤشر التفاوض لمكون عدد العاملين بمقدار ٣ نقاط إلى ١٣ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦. واتسم مؤشر التفاوض لصافي الأرباح بالإستقرار، متحركاً من ٢٤ نقطة للربع الثاني إلى ٢٣ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦.

مستويات التفاوض حسب القطاعات



وعند المقارنة بين القطاعات الرئيسية، يتضح أن القطاع الصناعي سجل أعلى مستوى تفاؤلاً، يليه قطاع المال والعقار وخدمات الأعمال. وأبدى قطاع الإنشاء أضعف مستويات التفاوض نظراً لعدم توفر مشاريع جديدة.

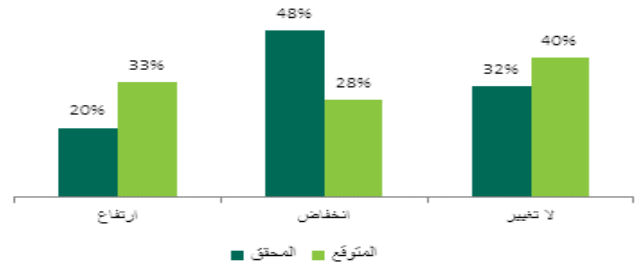
وعلى صعيد بيئة الأعمال بالمملكة، أظهرت الشركات المشاركة في المسح قدر أوفر من التفاؤل للربع الثالث من عام ٢٠١٦ مقارنة مع الربع الثاني من العام. وأشارت ٥١٪ من الشركات إلى أنها لا تتوقع مواجهة عملياتها لأي عوامل سلبية تعيق عملياتها خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦، مقابل ٣٩٪ للربع الثاني من العام. وأبدت شركات القطاعات غير النفطية قدر كبير من القلق إزاء تدني أسعار النفط حيث أوردتها نسبة ١٣٪ من الشركات كمصدر قلق رئيسي، وتمثلت مصادر القلق الرئيسية الأخرى في المسائل المتعلقة بالأنظمة والإجراءات الحكومية بنسبة ١٣٪ والمنافسة بنسبة ٧٪.

علاوة على ذلك، أفادت ٣١٪ من الشركات بعزمها على أن تقدم على الاستثمار في توسعة الأعمال في الربع الثالث من عام ٢٠١٦، في حين أشارت نسبة ٥٢٪ من الشركات إلى أنها لا تعتزم أن تقوم بمثل هذه النشاطات الاستثمارية.

الأداء الفعلي مقابل الأداء المتوقع للربع الثاني من ٢٠١٦

جاء الأداء الاقتصادي الفعلي للشركات أضعف في الربع الثاني من عام ٢٠١٦ مقارنة مع توقعاتها للأداء في ذلك الربع من العام. ووفقاً لمسح مؤشر التفاوض، تباطأ النشاط الاقتصادي للشركات للربع الثاني من عام ٢٠١٦، كما يتضح من مكون حجم المبيعات، حيث واجهت نسبة ٣٥٪ من الشركات المشاركة هبوطاً في هذا المكون، مقابل ٢٣٪ من الشركات

المحقق مقارنة بالموقع - صافي الأرباح (الربع الثاني ٢٠١٦)

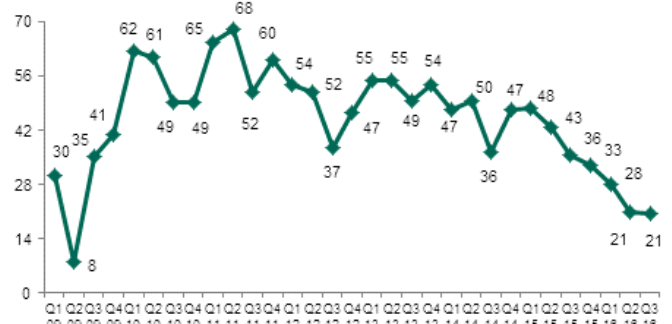


شهدت ٤٨٪ من الشركات انخفاض مستويات ربحيتها نتيجة لهبوط أسعار النفط والمنافسة الحادة.

القطاعات غير النفطية

تراجعت الأوضاع الاقتصادية للمملكة العربية السعودية خلال العامين الماضيين، حيث تواجه المملكة تدني أسعار النفط، والتوتر السياسي الجغرافي، وضعف مستوى ثقة المستثمرين. ويتوقع أن ينمو اقتصاد المملكة العربية السعودية بمعدل ١,٢٪ فقط في هذا العام ومعدل ١,٩٪ في عام ٢٠١٧ وفقاً لصندوق النقد الدولي. وجاء معدلا النمو أعلاه أدنى بكثير عن المعدل المسجل للعام الماضي وهو ٣,٤٪. ونتج عن تراجع الإيرادات النفطية عجز في الميزانين الجاري والمالي للمملكة، وتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ العجز حوالي ٩٪ للأول و ١٤٪ للثاني على التوالي، من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. وإزاء هذا الوضع، شهدنا تسارع كبير لوتيرة الإصلاحات بالمملكة. وتحدد "رؤية ٢٠٣٠" هدف تحول بعيد المدى في اقتصاد المملكة العربية السعودية لتتوسع موارد النمو، وتقليل الاعتماد على النفط، وزيادة فعالية دور القطاع الخاص، وتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين السعوديين.

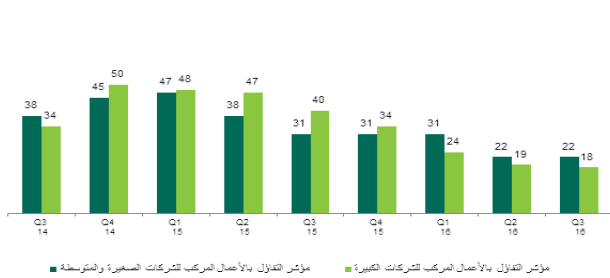
مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب لقطاع غير النفط والغاز



وحافظت القطاعات غير النفطية على مستوى توقعاتها الاقتصادية للربع الثالث من عام ٢٠١٦ عند نفس المستوى المسجل للربع السابق من العام وهو ٢١ نقطة. وهبط المؤشر المركب للتفاوض للقطاع غير النفطي بمقدار ١٥ نقطة عن مستواه قبل عام المسجل للربع الثالث من عام ٢٠١٥. ويعود هبوط المؤشر على أساس سنوي، إلى تراجع التوقعات لكل مكونات المؤشر. وقد أوردت منشآت الأعمال الأسباب التالية لضعف التوقعات: تواصل تدني أسعار النفط وما لذلك من تأثير سيء على الاقتصاد السعودي ككل، وضعف الطلب نتيجة لقلّة المشاريع

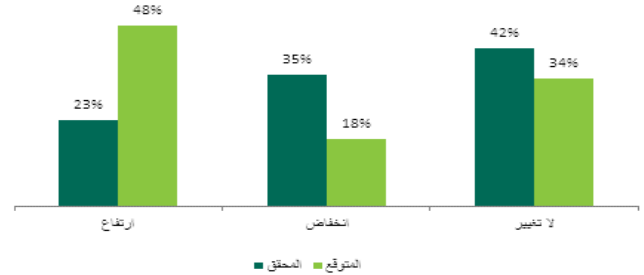
وفيما يخص أسعار البيع، بلغ مؤشر تفاعل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم صفر نقطة، بينما بلغ -3 نقطة للشركات الكبيرة. وجاءت توقعات الربحية متشابهة لدى مجموعتي الشركات، حيث بلغ مؤشر تفاعل أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لصافي الأرباح ٢٤ نقطة، وللشركات الكبيرة ٢٢ نقطة. وسجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ١٤ نقطة لمؤشر تفاعل عدد العاملين، مقابل ١٣ نقطة للشركات الكبيرة.

مؤشر التفاعل بالأعمال المركب للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مقابل الشركات الكبيرة



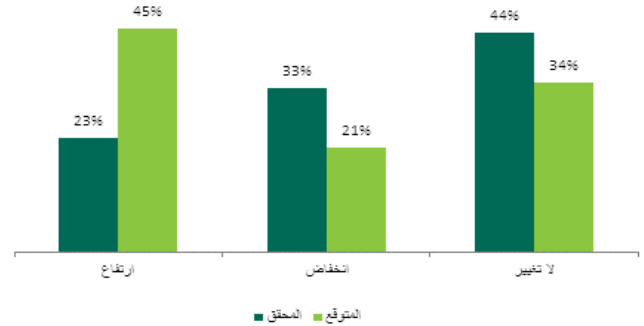
سجلت زيادة في حجم المبيعات. وفيما يتعلق بالأرباح، شهدنا أداءً تراجعياً مماثلاً. ففي حين سجلت نسبة ٢٣٪ من الشركات زيادة في صافي الأرباح، أفادت نسبة ٣٣٪ انخفاضاً فيها.

المحقق مقارنة بالمتوقع - حجم المبيعات (الربع الثاني ٢٠١٦)



وسجلت نسبة أعلى من الشركات انخفاضا في حجم مبيعاتها مقارنة مع تلك التي سجلت ارتفاعا في هذا المكون، نتيجة لسوء الأوضاع بالسوق وانخفاض أسعار النفط.

المحقق مقارنة بالمتوقع - صافي الأرباح (الربع الثاني ٢٠١٦)



وأبدت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قدر أكبر نسبياً من التفاعل تجاه بيئة الأعمال، إذ أشارت ٥٣٪ من شركات هذه المجموعة، و ٤٩٪ من الشركات الكبيرة، إلى توقع أن لا تواجه عمليات أعمالهم أي معوقات خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦. وشكل تأثير تدني أسعار النفط والأنظمة والإجراءات الحكومية أبرز مصادر القلق لمجموعتي الشركات.

تحليل القطاعات

١. القطاع الصناعي

قفزت توقعات شركات القطاع الصناعي بالمملكة العربية السعودية بعد سلسلة من التوقعات المنخفضة للربعين الأول والثاني من عام ٢٠١٦؛ وتحسن مؤشر التفاعل المركب للقطاع إلى ٢٧ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦، من مستوى ٢٢ نقطة للربع الأول والثاني من العام. ولكن الوضع يختلف على أساس سنوي، حيث جاءت التوقعات أضعف من مستواها عند ٣٦ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥. وعلى أساس ربع سنوي، سجل مؤشر التفاعل لمكونات الطلب والتوظيف والربحية تحسناً، حيث توقعت منشآت الأعمال طرح مشاريع جديدة من عملاء جدد وأيضاً من العملاء الحاليين، وزيادة في الطلب عموماً. وارتفع مؤشر تفاعل الأعمال لحجم المبيعات على أساس ربع سنوي من ٣٦ نقطة للربع الثاني من عام ٢٠١٦ إلى ٤٢ نقطة للربع الثالث من العام، في حين صعد مؤشر التفاعل للطلبات الجديدة من ٣٩ نقطة إلى ٤٧ نقطة خلال نفس الفترة. وقفز مؤشر تفاعل الأعمال لمكون صافي الأرباح بمقدار ١٢ نقطة من ٢٥ نقطة للربع الثاني من عام ٢٠١٦ إلى ٣٧ نقطة للربع الثالث من العام. وأبدى مستوى التفاعل إزاء التوظيف تحسناً

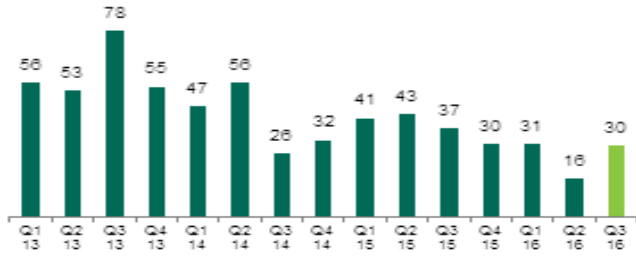
سجلت ٢٣٪ من الشركات المشاركة ارتفاعاً في صافي أرباحها، مدعوماً بارتفاع عدد المشاريع الجديدة والعملاء؛ في حين كانت نسبة الشركات التي توقعت ارتفاعاً لهذا المكون ٤٥٪.

الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مقابل الشركات الكبيرة

أوضح مسح مؤشر تفاعل الأعمال للربع الثالث من عام ٢٠١٦ أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تبدي قدر أكبر نسبياً من التفاعل مقارنة مع الشركات الكبيرة لكافة مكونات المؤشر، حيث سجل المؤشر المركب ٢٢ نقطة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم و ١٨ نقطة للشركات الكبيرة.

وأبدت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفاعل أكبر مقارنة مع الشركات الكبيرة تجاه مكوني الطلب، حيث بلغ مؤشر تفاعل الأعمال لحجم المبيعات ٣٧ نقطة للمجموعة الأولى، مقابل ٢٩ نقطة للمجموعة الثانية. وبالنسبة لمكون الطلبات الجديدة، بلغ مؤشر تفاعل الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ٣٧ نقطة، مقارنة مع ٣١ نقطة للشركات الكبيرة.

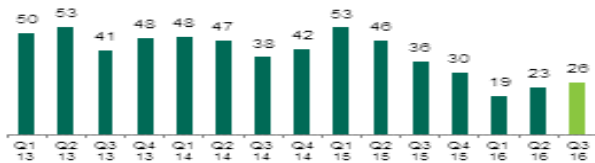
مؤشر التفاؤل بالأعمال البتروكيماويات



ب. قطاع الصناعات غير البتروكيماوية

أبدت التوقعات لقطاع غير البتروكيماويات الفرعي تحسناً طفيفاً بفضل توقعات أعلى لصافي الأرباح والطلبات الجديدة من العملاء الحاليين وعملاء جدد على حدٍ سواء. ونتيجة لذلك، سجل مؤشر تفاؤل الأعمال المركب للقطاع الفرعي ارتفاعاً بمقدار ٣ نقاط على أساس ربع سنوي ليبلغ ٢٦ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦. وأبدى مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات تحركاً أفقياً من ٣٧ نقطة إلى ٣٨ نقطة على أساس ربع سنوي؛ في حين حقق مؤشر التفاؤل لمكون الطلبات الجديدة ارتفاعاً من ٣٨ نقطة إلى ٤٣ نقطة على أساس ربع سنوي. وضعفت تنبؤات أسعار البيع وهبط مؤشر التفاؤل لها من ٢- نقطة للربع الثاني من عام ٢٠١٦ إلى ٩- نقاط للربع الثالث من العام. وأبدت الشركات المشاركة مستوى أفضل من التفاؤل تجاه صافي أرباحها، مدعومة بتوقعات لطلبات جديدة، وعملاء جدد، وتنوع في المنتجات؛ وتحسن مؤشر التفاؤل للمكون بمقدار ١٤ نقطة على أساس ربع سنوي ليسجل ٣٨ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦. واتسم مؤشر تفاؤل الأعمال لعدد العاملين بالثبات، مسجلاً ٢٠ نقطة كما في الربع السابق من العام.

مؤشر التفاؤل بالأعمال لقطاع غير البتروكيماويات

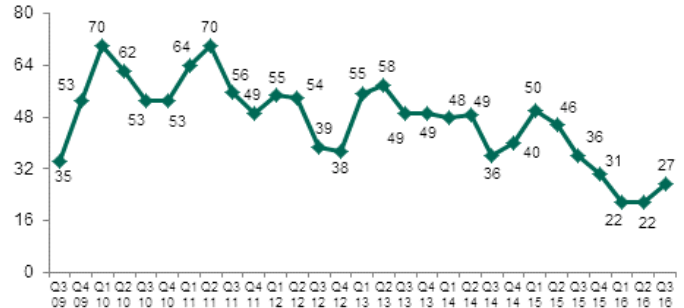


٢. قطاع الإنشاء

سجل المؤشر المركب لتفاؤل أعمال قطاع الإنشاء ارتفاعاً بنقطة واحدة عن المستوى الأدنى المسجل للربع السابق من العام وهو ١١ نقطة، ليبلغ ١٢ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦. ويقل المؤشر المركب الحالي بمقدار ٢٦ نقطة عن مستواه قبل عام من الآن وهو ٣٨ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥. وظلت التوقعات بقطاع الإنشاء تتسم بالضعف نتيجة لاستمرارية تدني أسعار النفط وما لها من تأثير سلبي على طرح مشاريع جديدة بالقطاع. وفي حين سجلت مؤشرات التفاؤل للطلب واسعار البيع مكاسباً على أساس ربع سنوي، هبط مؤشر التفاؤل لصافي الأرباح وعدد العاملين. وصعد مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات

طفيفاً؛ حيث صعد مؤشر التفاؤل لهذا المكون من ١٦ نقطة إلى ١٨ نقطة. واتسم مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع بالاستقرار عند ٧- نقاط للربع الثاني من عام ٢٠١٦، مقابل ٨- للربع الثالث من نفس العام.

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب للقطاع الصناعي



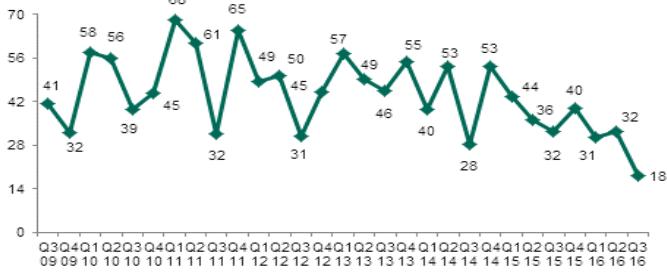
وتحسنت بقدرٍ كبيرٍ توقعات بيئة الأعمال لشركات الصناعة، حيث أفادت ٥٩% من الشركات المشاركة في المسح أنها لا تتوقع مواجهة عوامل سلبية ومعوقات لعمليات أعمالها خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦، مقارنة مع ٢٧% للربع الثاني من العام. وأبدت النسبة المتبقية من شركات الصناعة المشاركة قلقها إزاء الأنظمة والإجراءات الحكومية بنسبة ١١%، والمنافسة بنسبة ٩%، وتأثير انخفاض أسعار النفط بنسبة ٨% وسوء أوضاع السوق بنسبة ٧%.

وأفادت ٣١% من شركات القطاع الصناعي بأنها تتوقع الاستثمار في توسعة أعمالها خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦، في حين أفادت ٥٤% من الشركات بعدم عزمها الإقدام على مثل هذا الاستثمار.

أ. قطاع الصناعات البتروكيماوية

أظهر قطاع البتروكيماويات الفرعي توقعات أكثر تفاؤلاً للربع الثالث من عام ٢٠١٦ مقارنة بالربع السابق من العام، وإن جاءت التوقعات أدنى من المستوى المسجل قبل عام مضى. وحقق مؤشر تفاؤل الأعمال المركب للقطاع صعوداً بمقدار ١٤ نقطة على أساس ربع سنوي ليسجل ٣٠ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦، مع تحسن التوقعات للطلب وأسعار البيع والتوظيف. ويتوقع مصنعو البتروكيماويات طلبات جديدة وعملاء جدد من الأسواق المحلية وأسواق التصدير على حدٍ سواء. وارتفع مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات من ٣٣ نقطة إلى ٥٤ نقطة على أساس ربع سنوي؛ في حين تحسن مؤشر التفاؤل للطلبات الجديدة بمقدار ٢٠ نقطة على أساس ربع سنوي إلى ٦٠ نقطة. وسجل مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع زيادة كبيرة من ٢٦- نقطة إلى ٣- نقاط، رغم أنه لا يزال في النطاق السالب. وظل مؤشر تفاؤل الأعمال لصافي الأرباح مستقراً عند مستوى ٣٠ نقطة. وتحسن مؤشر التفاؤل لعدد العاملين بمقدار ٦ نقاط مستقراً عند مستوى ١٠ نقاط للربع الثالث من عام ٢٠١٦.

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب لقطاع التجارة والفنادق

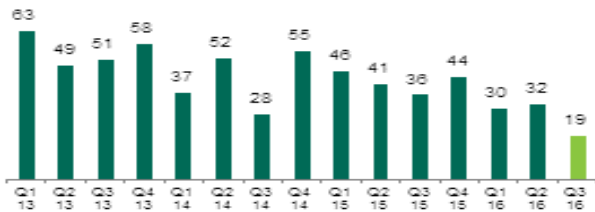


وتعتزم ٣١٪ من الشركات المشاركة في المسح من قطاع التجارة والفنادق الاستثمار في توسعة الأعمال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦، مقارنة مع نسبة ٣٨٪ لا تعتزم الإقدام على مثل هذا الاستثمار.

أ. تجارة الجملة والتجزئة

أبدت شريحة التجارة مستويات تفاؤل أضعف للربع الثالث من عام ٢٠١٦ مقارنة مع ربع العام السابق، وذلك أساساً نتيجة لموسم العطلات، وتراجع الطلب، وقلة المشاريع الجديدة. وهبط المؤشر المركب لتفاؤل الأعمال للقطاع من ٣٢ نقطة للربع الثاني من عام ٢٠١٦، إلى ١٩ نقطة للربع الثالث من العام. وسجلت كافة مكونات المؤشر انخفاضاً، إذ فقد مؤشرا التفاؤل لأسعار البيع والطلبات الجديدة ١٢ نقطة لكل منهما على أساس ربع سنوي ليبلغا ٣٣ نقطة و٣٨ نقطة على التوالي. وشهد مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع المزيد من التدهور في النطاق السالب ليسجل -٥ نقطة حالياً. وبناءً على ذلك، عانت التوقعات لصافي الأرباح والتوظيف، حيث تراجع مؤشر تفاؤل الأعمال لمكون صافي الأرباح بمقدار ٢٠ نقطة ليبلغ ١٧ نقطة، في حين أن مؤشر تفاؤل الأعمال لعدد العاملين تقلص بمقدار ٢٢ نقطة ليسجل ١٠ نقاط للربع الثالث من عام ٢٠١٦.

مؤشر التفاؤل بالأعمال الفرعي لقطاع الجملة والتجزئة

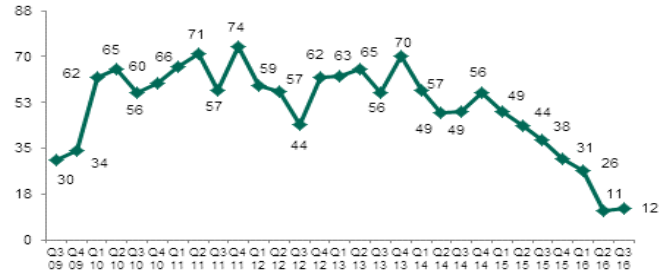


ب. قطاع الفنادق

تراجع مؤشر تفاؤل الأعمال المركب لقطاع الفنادق والمطاعم الفرعي من ٣٢ نقطة للربع الثاني من عام ٢٠١٦ إلى ١٧ نقطة للربع الثالث من العام، نتيجة لتباطؤ الطلب خلال موسم الصيف، وتراجع عام في الطلب نتيجة لهبوط أسعار النفط. وسجلت مؤشرات تفاؤل الأعمال للطلب وحجم المبيعات والربحية انخفاضات حادة؛ في حين بقي مؤشر التفاؤل لعدد العاملين مستقرًا عند مستوى صفر نقطة. وهبط مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات من ٤٥ نقطة للربع الثاني من عام ٢٠١٦ إلى ٣٥ نقطة للربع الثالث من العام؛ في حين هبط مؤشر تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة بمقدار ٢٠ نقطة إلى ٢٥ نقطة خلال نفس الفترة.

بمقدار ٥ نقاط إلى ٢٧ نقطة؛ وكسب مؤشر تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة ٣ نقاط ليصل إلى ٢٠ نقطة، وارتفع مؤشر التفاؤل لأسعار البيع ٤ نقاط من -٤ نقاط إلى صفر نقطة. وعلى العكس من التوجه التصاعدي فيما يخص تنبؤات الطلب والأسعار، ضعفت التوقعات للربحية والتوظيف؛ وهبط مؤشر تفاؤل الأعمال لصافي الأرباح بمقدار ٥ نقاط إلى ١٠ نقاط، ومؤشر تفاؤل الأعمال للتوظيف بمقدار ٢ نقطة إلى ٣ نقاط للربع الثالث من عام ٢٠١٦.

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب لقطاع الإنشاء



واتسمت التوقعات لبيئة الأعمال بالثبات، حيث أفادت ٤٠٪ من شركات الإنشاء بتوقع عدم ظهور أي عوامل سلبية تؤثر على عمليات الأعمال في الربع الثالث من عام ٢٠١٦، مقارنة مع ٤١٪ للربع الثاني من العام. وتمثلت مصادر القلق الثلاثة الأساسية لعمليات الأعمال بالقطاع في تأثير تدني أسعار النفط، والمسائل المرتبطة بالأنظمة والإجراءات الحكومية، وقلة المشاريع الجديدة/تأخر تنفيذ المشاريع بنسبة ١٤٪ لكل من مصادر القلق الثلاث.

وتعتزم ٢٦٪ من الشركات بقطاع الإنشاء الاستثمار في توسعة الأعمال في الربع الثالث من عام ٢٠١٦، في حين أن ٦٦٪ من الشركات لا تتوفر لديها خطط لمثل هذا الاستثمار.

٣. قطاع التجارة والفنادق

سجلت آفاق التفاؤل بقطاع التجارة والفنادق أدنى مستوى لها؛ وهبط المؤشر المركب لتفاؤل الأعمال بالقطاع إلى ١٨ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦. وبذلك سجل تراجعاً بمقدار ١٤ نقطة مقارنة بقيمة المؤشر للربع الثاني من عام ٢٠١٦ والتي بلغت ٣٢ نقطة، وأيضاً عن نفس المستوى المسجل للربع الثالث من عام ٢٠١٥. وسجلت كافة المكونات الخمسة للمؤشر المركب هبوطاً. وعلى أساس ربع سنوي، انخفض مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات بمقدار ١٢ نقطة إلى ٣٣ نقطة، وهبط مؤشر تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة بمقدار ١٤ نقطة إلى ٣٥ نقطة، وتراجع مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع بمقدار ٨ نقاط إلى -٣ نقطة. ونتيجة لهذه المعطيات، هبط مؤشر تفاؤل الأعمال لصافي الأرباح بمقدار ٢١ نقطة ليصل إلى ١٨ نقطة، وانخفض مؤشر التفاؤل لعدد العاملين بمقدار ١٧ نقطة إلى ٧ نقاط للربع الثالث من عام ٢٠١٦.

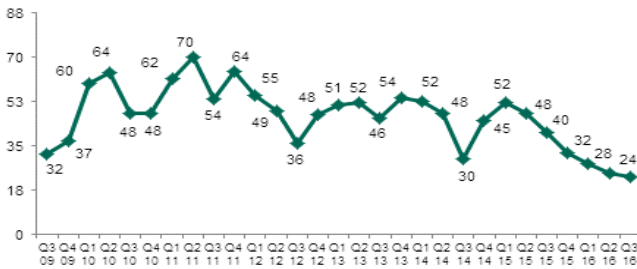
ورغم هبوط مؤشر التفاؤل المركب للقطاع، إلا أن توقعات بيئة الأعمال بقطاع التجارة والفنادق قد تحسنت؛ حيث لا تتوقع ٥٣٪ من شركات القطاع أي عوامل سلبية تؤثر على عمليات الأعمال خلال الربع الحالي، مقارنة مع ٣٦٪ للربع الثاني من العام. وتبدي شركات القطاع أكبر قلق تجاه تأثير الإجراءات والأنظمة الحكومية كما أوردتها ١٥٪ كعائق أول، يليها التأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط بنسبة ١٣٪.

وأبدت نسبة ٣٣٪ من الشركات التي شملها المسح في القطاع عزمها على الاستثمار في توسعة الأعمال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦، في حين أفادت نسبة ٦٠٪ من الشركات أنها لن تستثمر في مثل هذه النشاطات.

٥. القطاع المالي والعقاري وخدمات الأعمال

سجلت مستويات التفاؤل لدى قطاع المال والعقار وخدمات الأعمال مستوى متندي لم يسبق الوصول إليه. وهبط مؤشر تفاؤل الأعمال المركب للقطاع من ٢٤ نقطة للربع الثاني من عام ٢٠١٦ إلى ٢٣ نقطة للربع الثالث من العام. وفي حين ارتفع مؤشر التفاؤل لحجم المبيعات على أساس ربع سنوي، تراجعت بقية المؤشرات. وصعد مؤشر التفاؤل لحجم المبيعات من ٢٨ نقطة للربع الثاني من عام ٢٠١٦ إلى ٣٢ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦. وخلال نفس الفترة، هبط مؤشر تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة بمقدار ٣ نقاط إلى ٣٠ نقطة، وتراجع مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع بمقدار ٤ نقاط إلى ١٠ نقاط للربع الثالث من عام ٢٠١٦. وانخفض مؤشر تفاؤل الأعمال لصافي الأرباح بمقدار ٢ نقطة إلى ٢٠ نقطة للربع الثالث من العام؛ وأخيراً، هبط مؤشر تفاؤل الأعمال للتوظيف بمقدار ٢ نقطة إلى ٢٢ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦.

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب لقطاع المال، العقار وخدمات الأعمال



وأعربت ٤٨٪ من الشركات المشاركة في المسح عن عدم توقع أن تتأثر أعمالها بعوامل سلبية في الربع الثالث من عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن تشكل المسائل المتعلقة بالأنظمة والإجراءات الحكومية مصدر قلق رئيسي لدى نسبة ١٥٪ من المشاركين، في حين يرجح أن يؤثر تدني أسعار النفط على نسبة ١٣٪ من الأعمال المشاركة في المسح من القطاع.

وتوقعت نسبة ٣٤٪ من الشركات المشاركة في المسح الاستثمار في توسعة الأعمال في الربع الثالث من عام ٢٠١٦، في حين أفادت نسبة ٤٥٪ بعدم توفر مثل هذه الخطط الاستثمارية لديهم.

أ.القطاع المالي

سجل مؤشر تفاؤل الأعمال المركب لقطاع المال الفرعي ٢٥ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦ مقارنة مع ١٧ نقطة للربع الثاني من العام. ويمكن أن تُعزى الزيادة الكبيرة ربع السنوية إلى قفزة حادة في التنبؤات للطلبات الجديدة وصافي الأرباح، والتي تمت معادلتها جزئياً بهبوط في التوقعات لحجم المبيعات والتوظيف. وصعد مؤشرا التفاؤل للطلبات الجديدة وصافي الأرباح بمقدار ٣٠ نقاط لكل منهما إلى ٦٠ نقطة و ٣٠ نقطة على التوالي. ومن ناحية أخرى، سجل مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات هبوطاً بمقدار ١٢ نقطة إلى ٣٣ نقطة للربع الثالث من عام

وسجل مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع هبوطاً بمقدار ٢٠ نقطة من ٢٥ نقطة إلى مستوى ٥ نقاط خلال نفس الفترة. أيضاً اتسمت التوقعات للربحية بالضعف، حيث هبط مؤشر تفاؤل الأعمال لصافي الأرباح من ٤٥ نقطة إلى ٢٠ نقطة فيما بين الربع الثاني والثالث من عام ٢٠١٦.

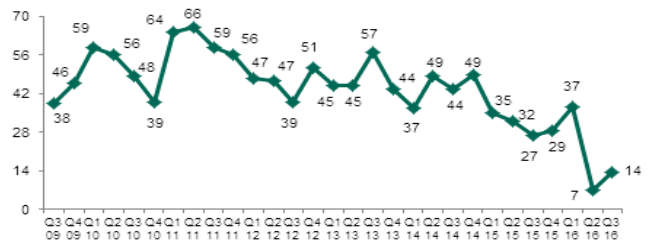
مؤشر التفاؤل بالأعمال الفرعي لقطاع الفنادق والمطاعم



٤. قطاع النقل والتخزين والاتصالات

أبدت توقعات النشاط الاقتصادي في الربع الثالث من عام ٢٠١٦ لقطاع النقل والتخزين والاتصالات تحسناً بعد أن هبطت إلى أدنى مستوياتها منذ بدء مسح مؤشر تفاؤل الأعمال للربع الثاني من عام ٢٠١٦. ورغم أن مؤشر التفاؤل المركب صعد من ٧ نقاط للربع الثاني من عام ٢٠١٦ إلى ١٤ نقطة للربع الثالث من العام، إلا أنه سجل ثاني أدنى مستوى له. وفي حين تُظهر المقارنة على أساس سنوي هبوط كافة مكونات المؤشر، إلا أن المقارنة على أساس ربع سنوي تبدي تحسن مؤشرات تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات، والطلبات الجديدة، وصافي الأرباح، والتوظيف؛ في حين تراجع مؤشر أسعار البيع. وارتفع مؤشر التفاؤل لحجم المبيعات من ٦ نقاط للربع الثاني من عام ٢٠١٦ إلى ٢٥ نقطة للربع الثالث من العام، وزاد مؤشر التفاؤل للطلبات الجديدة من ١١ نقطة إلى ٢٦ نقطة خلال نفس الفترة. أيضاً تحسن مؤشرا تفاؤل الأعمال لصافي الأرباح والتوظيف على أساس ربع سنوي، فارتفع الأول بمقدار ٤ نقاط إلى ١٧ نقطة، والثاني بمقدار ٢ نقطة إلى ٧ نقاط للربع الثالث من عام ٢٠١٦.

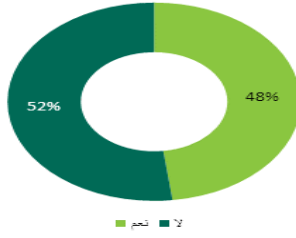
مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب لقطاع النقل، التخزين والاتصالات



وبلغت نسبة المشاركين في المسح من القطاع الذين لا يتوقعون أن تتأثر أعمالهم في الربع الثالث من عام ٢٠١٦ بعوامل سلبية بنسبة ٥٢٪. وشملت أهم مصادر القلق لدى المشاركين من القطاع تأثير أسعار النفط بنسبة ٢٢٪، والمخاوف السياسية بالمنطقة بنسبة ١٠٪ والأنظمة والإجراءات الحكومية بنسبة ٧٪.

السعودية التي تستهدف تحفيز التنمية والتطوير وزيادة ملكية المساكن من قبل المواطنين.

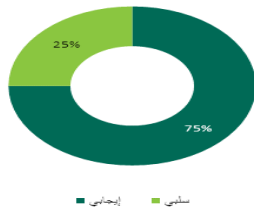
هل لديك دراية بنظام رسوم الأراضي البيضاء في السعودية؟



وأفادت ٤٨٪ من شركات قطاع العقار بأنهم على علم بقانون الرسوم على الأراضي البيضاء.

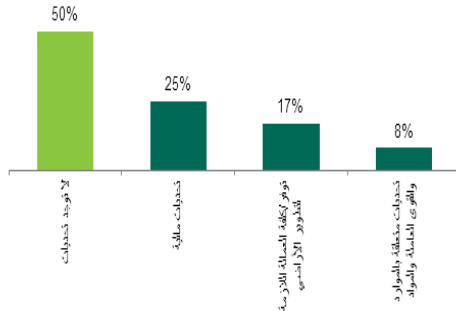
وقد سئلت شركات قطاع العقار التي على علم بالنظام الجديد عن التأثير المتوقع للقانون.

ما هو تأثير تطبيق نظام رسوم الأراضي البيضاء على شركات القطاع العقاري من وجهة نظرك؟



حيث توقعت ٧٥٪ من شركات قطاع العقار التي على علم بالنظام أن يكون له تأثير إيجابي عليها، في حين توقعت ٢٥٪ منها أن يكون له تأثير سلبي عليها.

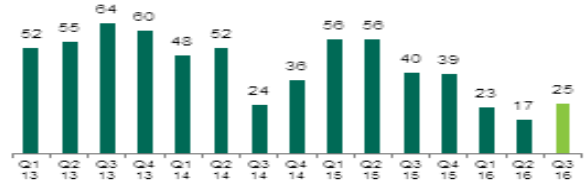
هل تعتقد أن وجود تحديات نتيجة لتطبيق نظام الأراضي البيضاء؟



إضافة إلى ذلك، لا تعتقد ٥٠٪ من شركات قطاع العقار أن تكون هناك أي تحديات مرتبطة بالنظام. في حين أن نسبة ٢٥٪ من الشركات تتوقع تحديات مالية، و ترى نسبة ١٧٪ من الشركات أن القانون سيؤثر على توفر/ تكلفة العمالة اللازمة لتطوير الأراضي، بينما أشارت نسبة ٨٪ من الشركات إلى توقع تحديات ترتبط بالموارد، مثل القوة العاملة والمواد.

٢٠١٦؛ وتراجع مؤشر تفاؤل الأعمال للتوظيف بمقدار ١٠ نقاط ليسجل ١٠ نقاط للربع الثالث من عام ٢٠١٦. واستقر مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع عند مستوى ١٠ نقطة.

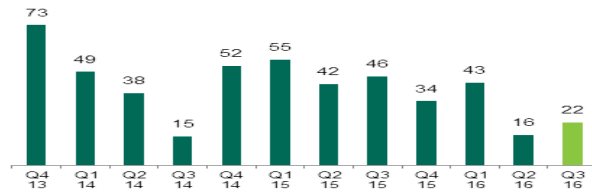
مؤشر التفاؤل بالأعمال الفرعي لقطاع المال



ب. القطاع العقاري

تحسن مؤشر تفاؤل الأعمال المركب لقطاع العقارات الفرعي للربع الثالث من عام ٢٠١٦ مسجلاً ٢٢ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦، مقارنة مع ١٦ نقطة للربع الثاني من عام ٢٠١٦، وإن جاء أدنى من ٤٦ نقطة المسجلة للربع الثالث من عام ٢٠١٥. وسجلت مكونات الطلب وصافي الأرباح مكاسباً على أساس ربع سنوي، في حين بقي مؤشرا التفاؤل لأسعار البيع والتوظيف بدون تغيير في قيمتهما. وأرتفع مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات من ١٦ نقطة للربع الثاني من عام ٢٠١٦ إلى ٢٤ نقطة للربع الثالث من العام؛ وتحسن مؤشر تفاؤل الطلبات الجديدة من ٢٠ نقطة إلى ٢٨ نقطة خلال نفس الفترة. وشهدت توقعات الربحية تحسناً كبيراً، وصعد مؤشرها من ١٢ نقطة إلى ٢٨ نقطة. وبقي مؤشرا التفاؤل لأسعار البيع والتوظيف عند مستوييهما السابقة دون تغيير وهي ٢٠ نقطة و ١٢ نقطة على التوالي.

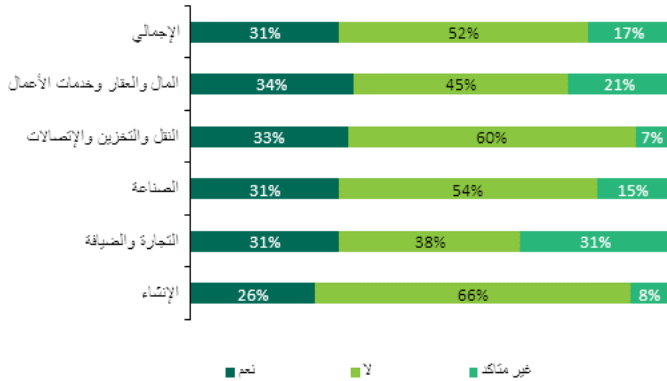
مؤشر التفاؤل بالأعمال الفرعي لقطاع العقار



تأثير تطبيق نظام رسوم الأراضي البيضاء

أيضاً طُرح سؤال على شركات القطاع العقاري المشاركة في المسح حول التأثير المتوقع لنظام الرسوم على الأراضي البيضاء، حيث توجد مساحات واسعة من الأراضي داخل النطاق العمراني في المدن الرئيسية بالمملكة لم يتم استغلالها. ونظراً لأن أسعار الأراضي في المملكة على وتيرة تصاعدية في السنوات الأخيرة، فقد اتخذ بعض مطوري وملاك الأراضي قرارات استراتيجية بشراء الأراضي غير المطورة داخل النطاق العمراني، وبنية عدم تطويرها أو ترميمها. ويرمي نظام رسوم الأراضي البيضاء إلى زيادة توفر الأراضي المتاحة للتطوير العمراني، أملاً في تحقيق التوازن بين الطلب والعرض، وتوفير أراضي سكنية بتكلفة معقولة، وتشجيع التنافس العادل، ومكافحة الممارسات الاحتكارية. وتتوافق كل هذه الأهداف مع سياسات الحكومة

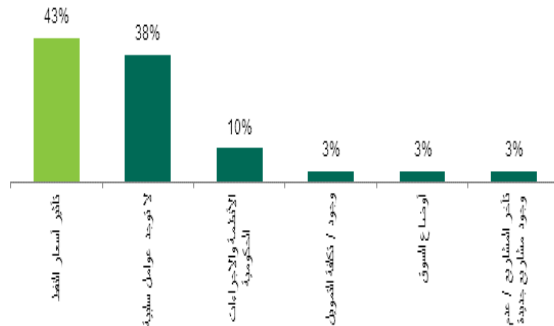
هل تخطط الشركة للاستثمار في توسعة الأعمال؟ (القطاع غير النفطي)



تحديات الأعمال

ضعف مستوى التفاؤل تجاه بيئة الأعمال في قطاع النفط والغاز، حيث تراجعت نسبة المشاركين من القطاع الذين يرون أنهم لن يتأثروا بأي عوامل سلبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦ من ٤٨٪ للربع الثاني من عام ٢٠١٦ إلى ٣٨٪ في الربع الثالث من العام. ولا يزال تأثير تقلب أسعار النفط يمثل مصدر القلق الأساسي لمنشآت الأعمال في القطاع بنسبة ٤٣٪ و تليه الأنظمة والإجراءات الحكومية بنسبة ١٠٪.

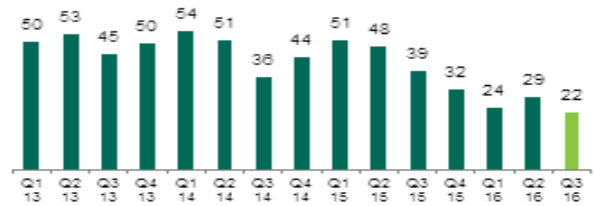
نظرا لبيئة الأعمال السعودية، ماهي أكثر العوامل الخارجية التي تعيق تنمية الأعمال؟ (قطاع النفط والغاز)



ج. قطاع خدمات الأعمال

سجل قطاع خدمات الأعمال الفرعي انخفاضا في التوقعات كما يتضح من هبوط قيمة مؤشر التفاؤل المركب له من ٢٩ نقطة للربع الثاني من عام ٢٠١٦ إلى ٢٢ نقطة للربع الثالث من العام. وسجلت كافة مكونات المؤشر المركب تراجعا. وفي حين هبط مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات بمقدار نقطة واحدة إلى ٣٢ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦؛ فقد مؤشر تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة ١١ نقطة ليبلغ ٢٧ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦. أيضا ضعفت التوقعات لأسعار البيع، مع انخفاض مؤشرها من ١٥ نقطة إلى ٩ نقاط خلال نفس الفترة. وعلى نحو مماثل هبطت التوقعات لصافي الأرباح والتوظيف مقارنة بربع العام السابق، وتراجع مؤشر تفاؤل الأعمال لصافي الأرباح بمقدار ١٢ نقطة إلى ١٦ نقطة، وهبط مؤشر التفاؤل لعدد العاملين بمقدار ٢ نقطة إلى ٢٧ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦.

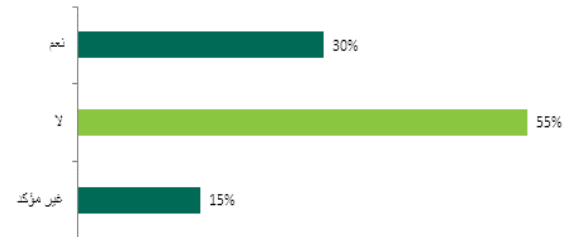
مؤشر التفاؤل بالأعمال الفرعي لقطاع خدمات الأعمال



خطط الاستثمار

تحسنت خطط الاستثمار لشركات قطاع النفط والغاز. وتعتمد ٣٠٪ من شركات الاستثمار في توسعة الأعمال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦، مقارنة مع ٢٠٪ للربع الثاني من العام. ولا تعتمد ٥٥٪ من شركات القطاع الإنفاق على مثل هذا النشاط.

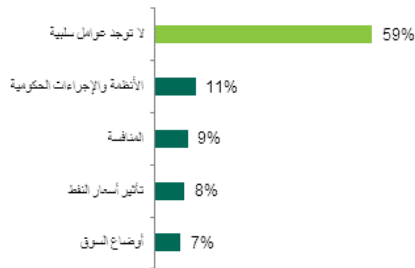
هل تخطط الشركة للاستثمار في توسعة الأعمال؟ (قطاع النفط والغاز)



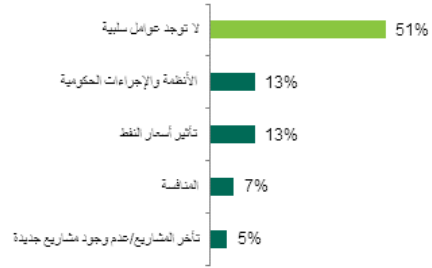
وأبدت شركات القطاعات غير النفطية قدر أقل من التفاؤل للربع الثالث من عام ٢٠١٦ مقارنة مع ربع العام السابق. وتأمل ٣١٪ من الشركات المشاركة من هذه القطاعات الاستثمار في توسعة الأعمال في الربع الثالث من عام ٢٠١٦، مقابل ٣٦٪ للربع السابق من العام. وأبدى قطاع المال والعقار وخدمات الأعمال أكبر قدر من التفاؤل إزاء خطط توسعة الأعمال.

العوامل التي تؤثر على الأعمال في القطاعات غير النفطية

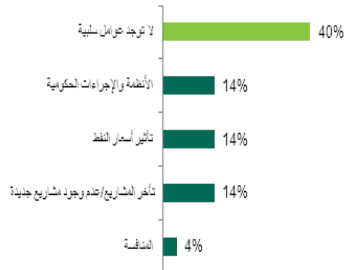
القطاع الصناعي



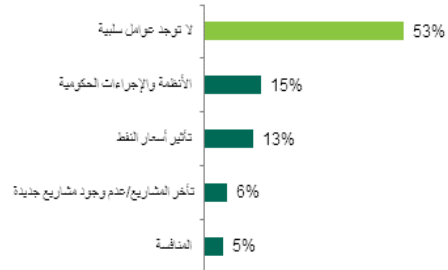
القطاع غير النفطي



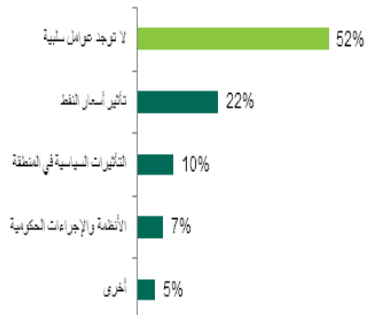
قطاع الإتيشاء



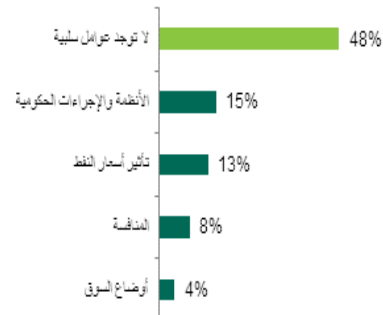
قطاع التجارة والفنادق



قطاع النقل، التخزين والاتصالات



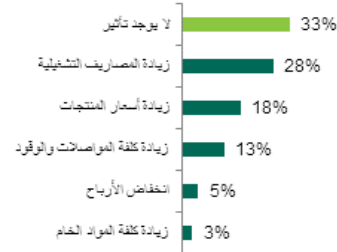
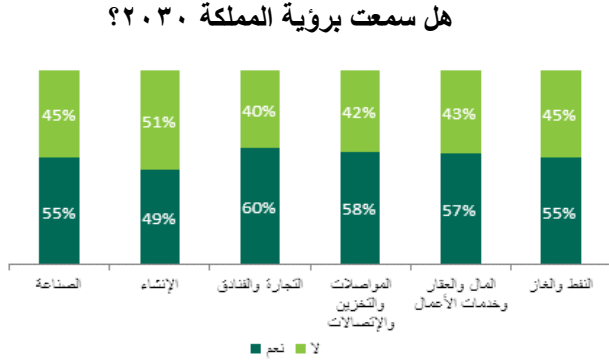
قطاع المال، العقار وخدمات الأعمال



والتنمية. وحدد البرنامج أهداف استراتيجية تركز على "الرؤية"، وتعالج تحدياتها حتى عام ٢٠٢٠ وفقاً للأهداف المحددة. وقد تم إطلاق البرنامج، في عامه الأول، عبر ٢٤ هيئة حكومية، وتوجد خطط لتوسيع نطاق تغطيته سنوياً. وفي إطار تغطية المسح، تم توجيه أسئلة للمشاركين تتعلق برؤية ٢٠٣٠.

وقد أشار المشاركون عند سؤالهم عن تأثير زيادة أسعار الوقود وزيادة تعرفه الكهرباء والمياه بالتالي:

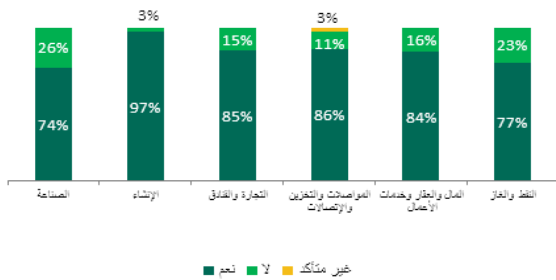
تأثير زيادة الأسعار (القطاع النفطي) - الربع الثالث ٢٠١٦



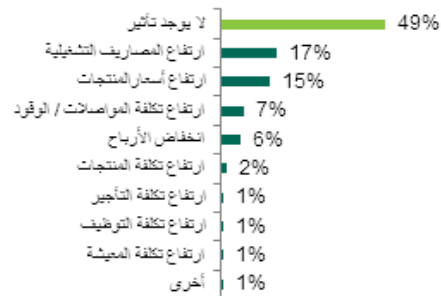
واتضح أن حوالي ٥٦٪ من المشاركين قد سمعوا عن "رؤية ٢٠٣٠". وفي قطاع النفط والغاز، أفادت نسبة ٥٥٪ من الشركات أنها ملمة بالخطّة. وفي القطاعات الأخرى غير النفطية، جاء قطاع التجارة والفنادق في طليعة القطاعات الأكثر إماماً بالخطّة بنسبة ٦٠٪؛ في حين كان القطاع الأدنى إماماً بالخطّة هو قطاع الإنشاء بنسبة ٤٩٪.

أشارت نسبة ٣٣٪ من الشركات في قطاع النفط والغاز إلى أن الزيادة في أسعار الوقود، والكهرباء، والماء ليس لها تأثير سلبي على أعمالها. وتوقعت نسبة ٢٨٪ من الشركات أن تزيد المصاريف التشغيلية (التي تشمل تكلفة الخدمات العامة)؛ في حين توقعت نسبة ١٨٪ من الشركات أن تؤدي إلى زيادة تكلفة المنتجات؛ بينما أشارت نسبة ١٣٪ إلى أنه ستكون هناك زيادة في تكاليف الوقود/ النقل.

هل تعتقد أن رؤية ٢٠٣٠ سوف تساعد في إيجاد فرص وظيفية؟



تأثير زيادة الأسعار (القطاع غير النفطي) - الربع الثالث ٢٠١٦



ومن بين المشاركين الذين كانوا على علم عن "رؤية ٢٠٣٠"، أفاد ٨٣٪ منهم أنهم يتوقعون أن تستحدث الخطّة فرص جديدة للتوظيف. وجاء قطاع الإنشاء في طليعة القطاعات من حيث التفاؤل إزاء ذلك بنسبة ٩٧٪.

وضمن القطاعات غير النفطية، لا تتوقع نسبة ٤٩٪ من الشركات المشاركة في المسح أن تتأثر بالزيادة في أسعار الوقود، والكهرباء، والماء. وأبدت نسبة ١٧٪ من الشركات قلقها من أن تزيد المصاريف التشغيلية (التي تشمل تكلفة الخدمات العامة)؛ في حين تخوفت ١٥٪ من الشركات من زيادة تكلفة المنتجات؛ بينما توقعت ٧٪ زيادة في تكاليف الوقود/ النقل.

تأثير خطة التحول الوطني على شركات القطاع الصحي

تستهدف "رؤية ٢٠٣٠" قطاع الرعاية الصحية من حيث مشاركة القطاع الخاص فيه من نسبة ٢٥٪ إلى نسبة ٣٥٪ خلال الخمسة أعوام القادمة. وقد أفردت الخطّة ٦ مليار ريال لدعم تحوّل القطاع من خلال تمويل التأمين الصحي والشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن هنا، فقد تم توجيه سؤال لشركات الرعاية الصحية، كشريحة فرعية من قطاع المال والتأمين والعقار وخدمات الأعمال، حول تأثير "رؤية ٢٠٣٠" على خدمات الرعاية الصحية.

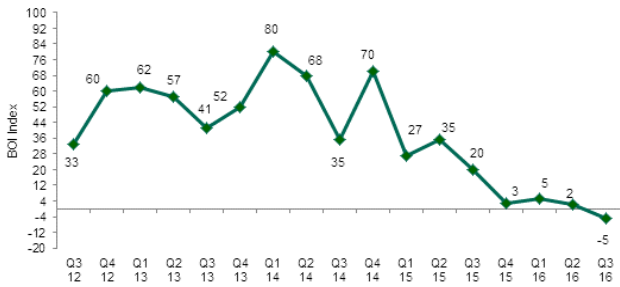
خطة التحول الوطني

"رؤية ٢٠٣٠" هي خطة من قبل حكومة المملكة العربية السعودية لخفض اعتماد البلاد على النفط كمصدر أساسي للدخل، وقد تم اعتمادها كمنهج للأداء الاقتصادي والتنموي بالمملكة. وتم وضع "برنامج التحول الوطني" ليساعد في الإيفاء بمقتضيات "رؤية ٢٠٣٠"، ولتحديد التحديات التي تواجهها الكيانات الحكومية في قطاعات الاقتصاد

ملحق قطاع النفط والغاز حجم المبيعات

تضافرت عوامل انخفاض أسعار النفط، وعدم توفر مشاريع جديدة، وضعف حالة السوق في قطاع النفط والغاز دافعة المؤشر نحو أدنى سجل لتداول الأعمال لحجم المبيعات بلغ -٥ نقاط للربع الثالث من عام ٢٠١٦ مقابل ٢ نقطة للربع السابق من العام. وتوقعت نسبة ٣٥٪ من المشاركين من قطاع النفط والغاز نقصاً في حجم المبيعات، في حين تنبأ ٣٠٪ من المشاركين بزيادة فيها خلال الربع الجاري من العام.

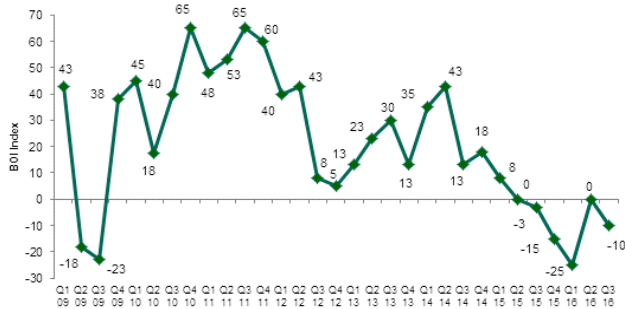
حجم المبيعات



مستوى أسعار البيع

فرض انخفاض أسعار النفط والمنافسة الحادة عبئاً على مؤشر تداول الأعمال لأسعار البيع، وبلغ المؤشر -١٠ نقاط للربع الثالث من عام ٢٠١٦ بعد أن سجل صفر نقطة للربع الثاني من عام ٢٠١٦. ورغم هذا الهبوط، توقعت غالبية من المشاركين في المسح بنسبة ٥٤٪ استقراراً في أسعار البيع؛ في حين توقعت نسبة ١٨٪ أن تزيد الأسعار، كما توقعت نسبة ٢٨٪ انخفاضاً في الأسعار.

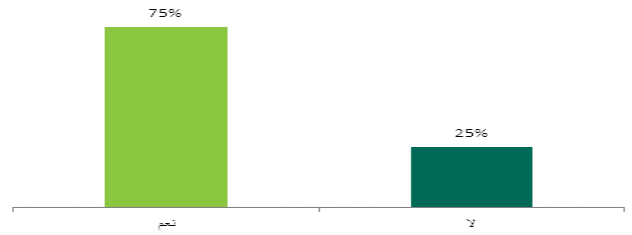
مستوى أسعار البيع



صافي الأرباح

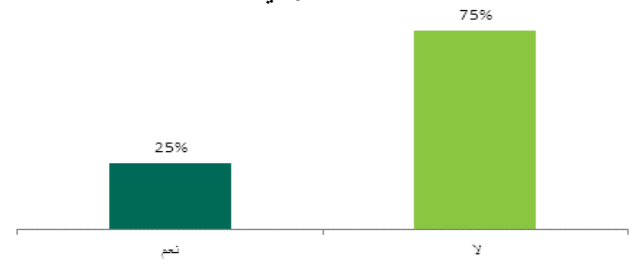
تحرك مؤشر تداول الأعمال لمكون صافي الأرباح في قطاع النفط والغاز ليسجل أدنى مستوى له منذ بدء المسح عند مستوى -١٠ نقاط للربع الثالث من عام ٢٠١٦ من مستوى ٥ نقاط للربع الثاني من نفس العام، نتيجة لتوقعات منخفضة لحجم المبيعات والأسعار. وفي حين توقعت نسبة ٢٨٪ من الشركات المشاركة زيادة في الأرباح، توقعت نسبة ٣٨٪ من الشركات أن تنخفض أرباحها.

مع نهاية تطبيق رؤية ٢٠٣٠، هل سترتفع تكلفة الرعاية الصحية ؟



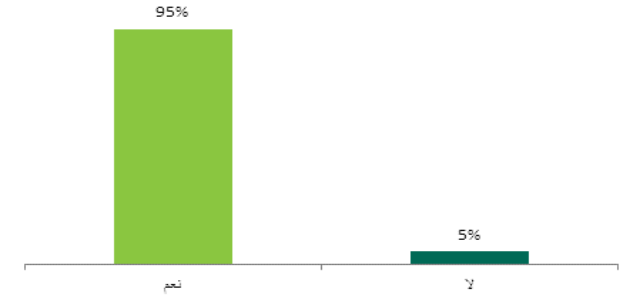
وأفاد ٧٥٪ من كافة المشاركين بأنهم يعتقدون أنه متى ما تم تنفيذ "رؤية ٢٠٣٠"، فإن تكلفة خدمات الرعاية الصحية ستزيد.

هل توجد فجوة بين العرض والطلب في قطاع الرعاية الصحية السعودي؟



وأفاد ٢٥٪ من المشاركين بوجود فجوة بين العرض والطلب في قطاع الرعاية الصحية بالمملكة العربية السعودية.

هل تعتقد أن رؤية ٢٠٣٠، ستجعل المملكة مقصد للسياحية العلاجية ؟

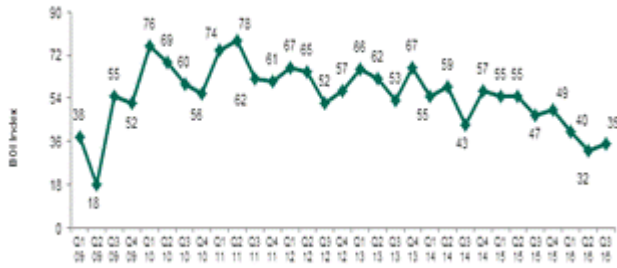


وأخيراً، أفادت ٩٥٪ من هذه الشركات أن "رؤية ٢٠٣٠" ستحوّل المملكة إلى بلد جاذب للسياحة العلاجية.

الطلبات الجديدة

أدى ارتفاع الطلب من العملاء الحاليين والعملاء الجدد إلى تحسن مؤشر تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة ليسجل ٣٥ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦، مرتفعاً من مستوى ٣٢ نقطة للربع الثاني من عام ٢٠١٦. ويتوقع ٤٨٪ من المشاركين من القطاع زيادة في حجم الطلبات لديهم، في حين توقعت نسبة ١٣٪ من المشاركين انخفاض مستوى طلباتهم الجديدة.

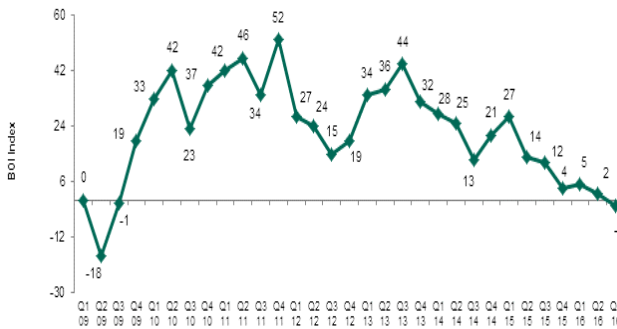
الطلبات الجديدة



مستوى أسعار البيع

سجل مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع تراجعاً للنطاق السالب ليبلغ -٢ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦، مقارنة مع ٢ نقطة للربع السابق من نفس العام. غير أن نسبة كبيرة بلغت ٧٠٪ من المشاركين الذين شملهم المسح توقعت أن تبقى أسعارهم مستقرة، بينما توقعت نسبة ١٦٪ أن تنخفض أسعار بيعها نتيجة لحدة المنافسة، وضعف الأوضاع بالسوق، وعدم توفر مشاريع جديدة.

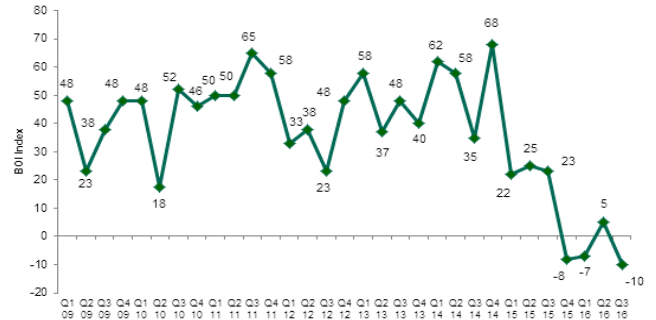
مستوى أسعار البيع



صافي الأرباح

تحرك مؤشر تفاؤل الأعمال لصافي الأرباح أفقياً، ليسجل ٢٣ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦، من ٢٤ نقطة في الربع السابق من نفس العام. وأورد ٤٢٪ من المشاركين زيادة الطلب والمبيعات، وموسم الأعياد، وانخفاض التكاليف، كأسباب تدعو لتوقع زيادة في مستويات الربحية. ومن ناحية أخرى، توقعت ٣٩٪ من الشركات المشاركة من القطاعات غير النفطية استقراراً لهذا المكون.

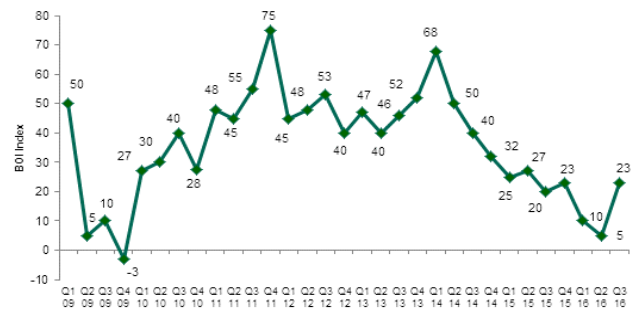
صافي الأرباح



عدد العاملين

كان مؤشر تفاؤل الأعمال لعدد العاملين هو المؤشر الوحيد الذي حقق مكسباً للربع الثالث من عام ٢٠١٦ وارتفع إلى ٢٣ نقطة من مستوى ٥ نقاط للربع الثاني من نفس العام. وتوقعت غالبية المشاركين، بنسبة ٦٧٪، أن يستقر عدد العاملين لديهم، في حين يعتزم ٢٨٪ من المشاركين زيادة عدد العاملين نتيجة لتوقع تحسن في أوضاع الأعمال.

عدد العاملين

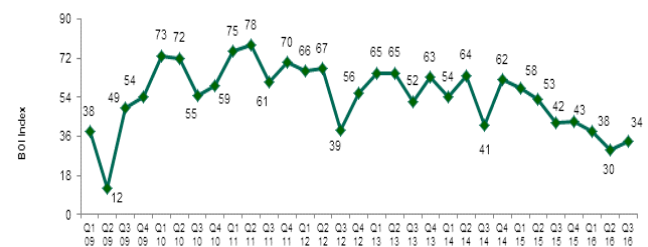


القطاعات غير النفطية

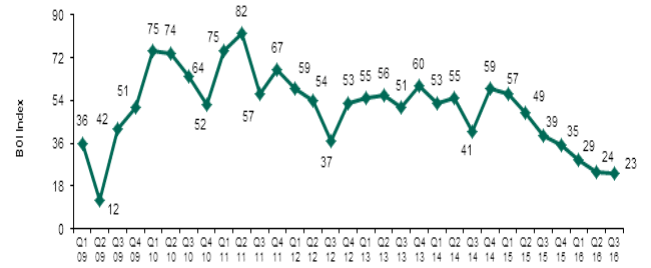
حجم المبيعات

سجل مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات ارتفاعاً طفيفاً إلى ٣٤ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦ من ٣٠ نقطة في الربع السابق. غير أن غالبية من المشاركين بنسبة ٤٩٪ توقعت زيادة في حجم المبيعات نتيجة لارتفاع الطلب وبسبب موسم الأعياد والمشاريع/ العقود الجديدة، في حين توقعت نسبة ٣٦٪ من الشركات المشاركة أن تستقر أحجام المبيعات.

حجم المبيعات



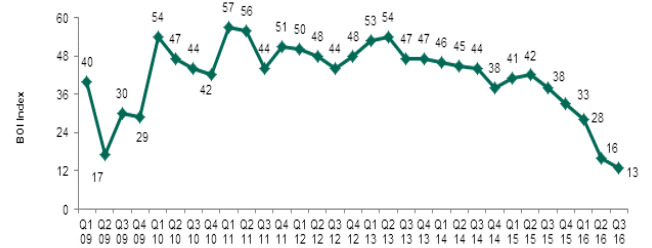
صافي الأرباح



عدد العاملين

واصل مؤشر تفاؤل الأعمال لعدد العاملين توجه الهبوط ليسجل ١٣ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦، مقارنة مع ١٦ نقطة للربع الثاني من نفس العام. ويتوقع حوالي اثنين من كل ثلاثة استقرار عدد العاملين لديهم أي بنسبة ٦٥٪، في حين توقع ٢٤٪ منهم زيادة في عدد العاملين لديهم لمقابلة الارتفاع في الطلب، ومشاريع/ عقود جديدة، وخطط توسعة مرتقبة للأعمال.

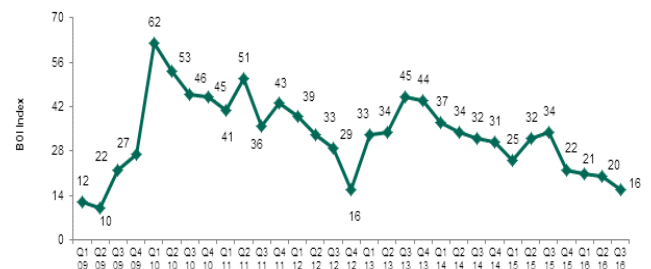
عدد العاملين



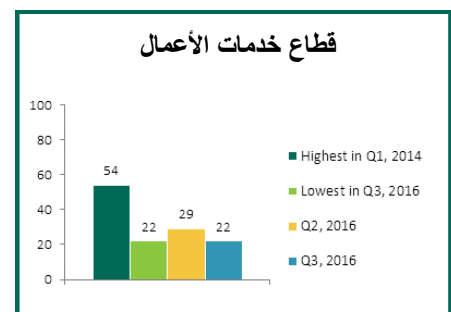
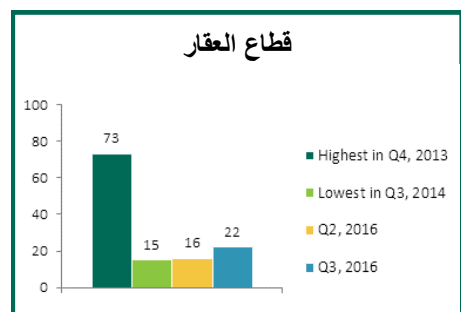
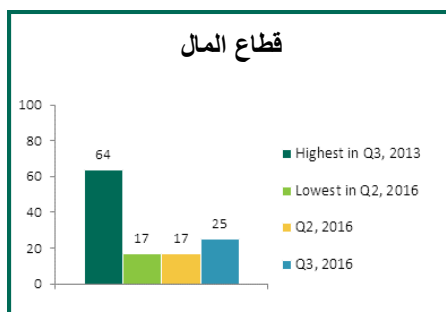
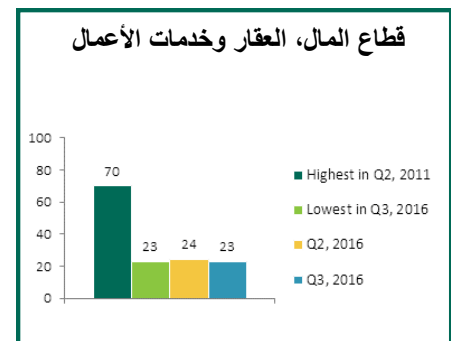
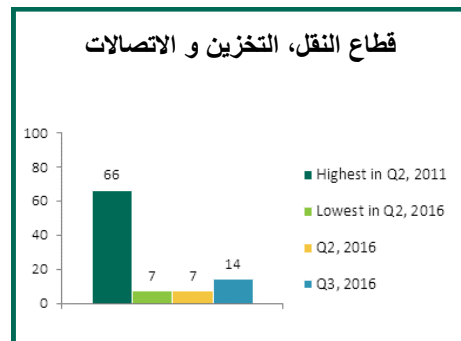
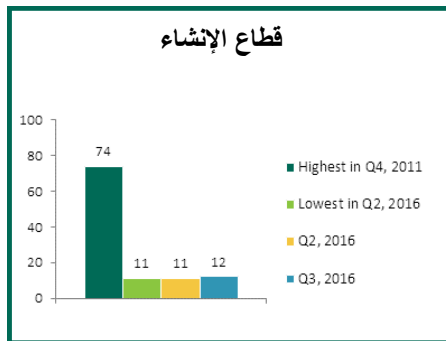
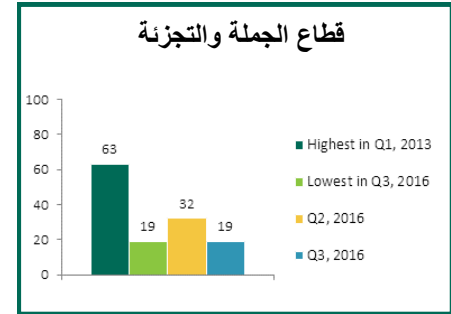
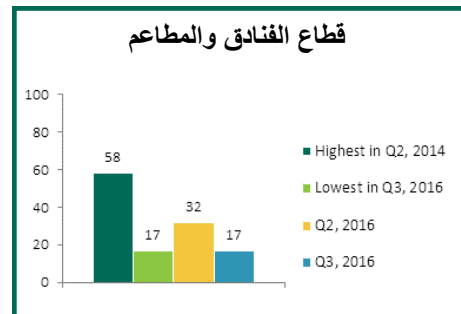
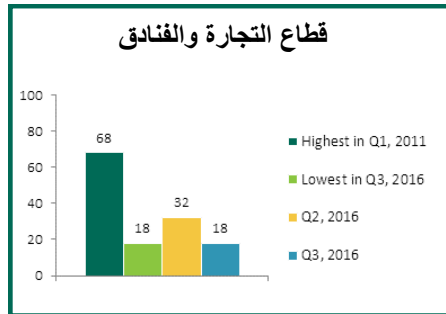
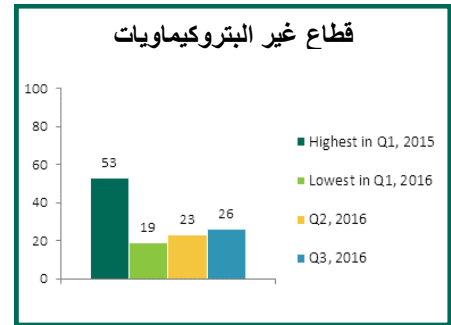
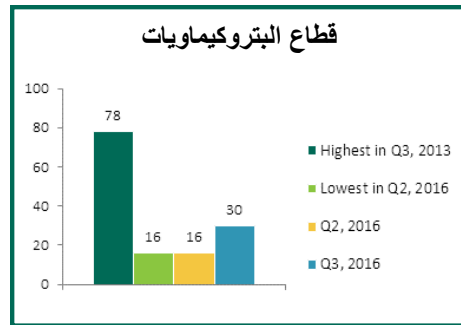
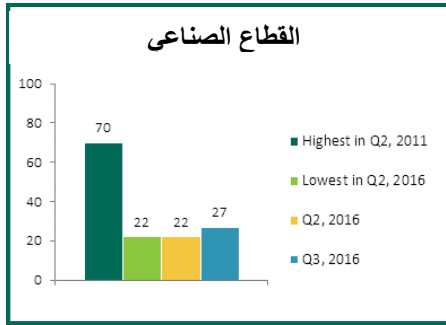
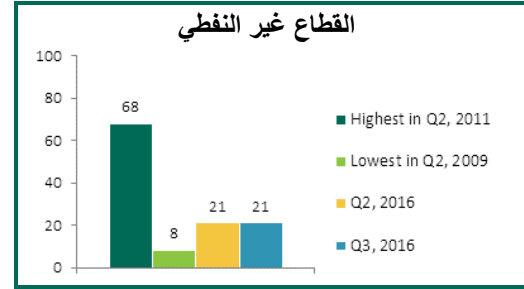
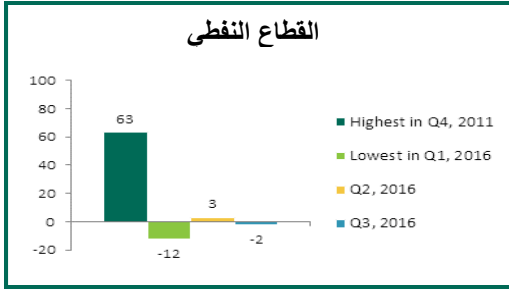
مستوى المخزون

هبط مؤشر تفاؤل الأعمال لمكون مستوى المخزون مسجلاً ١٦ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٦ مقابل ٢٠ نقطة للربع السابق من نفس العام. غير أن أغلبية من المشاركين في المسح، بنسبة ٦٢٪ توقع أن يبقى مستوى المخزون دون تغيير، في حين يعتزم ٢٧٪ من المشاركين زيادة مستويات المخزون لديهم بسبب ارتفاع الطلب نتيجة لزيادة الأعمال، وتوسعة في النشاطات، مصحوبة بمتطلبات لمشاريع جديدة.

مستوى المخزون



لمحة سريعة لمؤشرات القطاعات



الدائرة الاقتصادية - فريق البحوث

رئيس فريق البحوث

سعيد الشيخ

كبير الاقتصاديين

تحليل الاقتصادات الكلية

تامر الزيات

اقتصادي أول / محرر

t.zayat@alahli.com

ماجد آل غالب

اقتصادي أول

m.alghalib@alahli.com

ياسر الداوود

اقتصادي

y.aldawood@alahli.com

تحليل القطاعات / المملكة العربية السعودية

أحمد مغربي

اقتصادي مشارك

a.maghrabi@alahli.com

شريهان المنزلاوي

اقتصادي مشارك

s.almanzalawi@alahli.com

حنان العسيري

اقتصادي

h.alasiri@alahli.com

سلطان منديلي

اقتصادي

s.mandili@alahli.com

للتسجيل والحصول على إصدارات الدائرة الاقتصادية في البنك الأهلي التجاري:

الرجاء التواصل مع السيد: نويل روتاب

هاتف : ٣٢٢٢-٢٦٤٦-٩٦٦٦ / فاكس: ٩٧٨٣-٢٦٤٤-٩٦٦٦ / البريد الإلكتروني: n.rotap@alahli.com

إخلاء مسؤولية:

تم أعداد المعلومات والآراء في هذا التقرير البحثي من قبل الدائرة الاقتصادية بالبنك الأهلي التجاري والقصد منها حصرا المعلومات العامة واغراض المناقشة فقط، وينبغي ألا تفسر أو تشكل اعلانا، أو توصية، أو دعوة، أو عرضا أو التماسا لعرض شراء أو بيع أو اكتتاب، أو دعوة للشراء أو الاشتراك، والاكتتاب، والمشاركة، أو اقتناء أي من الأوراق المالية والأدوات المالية، أو الاصدارات في أي ولاية قضائية.

ان الآراء والتقييمات والتوقعات الواردة في هذا التقرير تشكل الرأي الحالي للمؤلف/ المؤلفين اعتبارا من تاريخ صدور هذا التقرير، كما أنها لا تعكس بالضرورة موقف أو رأي من البنك الأهلي التجاري فيما يتعلق بموضوعه. والبنك الأهلي التجاري ليس ملزما بأي شكل من الأشكال بالتحديث أو المحافظة على تجديد المعلومات والآراء الواردة في هذه الوثيقة. و وفقا لذلك فهي عرضة للتغيير دون إشعار، حيث لا يقوم بموجب هذا البنك الأهلي التجاري، ومديره، ومسؤوليه والمستشارين والموظفين أو العاملين أو ممثليه بأي تصريح، بيان، وتوضيح، بشكل صريح أو ضمنى، فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أو نزاهة المعلومات والتقييمات والآراء التي أعرب عنها هنا. ولذا فإن أي اعتماد من قبلكم عليها سيكون على مسؤوليتكم الخاصة دون الرجوع إلى البنك الأهلي التجاري وتحمله أي مسؤولية على الإطلاق. كما يتعين أن لا يعامل هذا التقرير بأنه تقديم للمشورة المهنية أو مشورة الخبراء في المجال الضريبي، والقانوني، والاستثماري أو أي مجال مهني آخر قبل اتخاذ القرار.

و قد لا يحتوي هذا التقرير كل الشروط المادية أو البيانات أو المعلومات ولا ينبغي أن يشكل بذاته أساسا لأي قرار استثماري ولا يمكن الاعتماد عليه لأية أغراض بأي شكل من الأشكال ولا على المعلومات والبيانات والتحليلات أو الآراء الواردة فيه. وأننا نصحكم بأخذ الاستشارة، واتخاذ قراراتكم الخاص بكم بأنفسكم مع مستشاريكم المستقلين القانونيين؛ المحاسبين، الاستثماريين، وفي مجال الضرائب والمستشارين المهنيين الآخرين قبل اتخاذ أي قرار من الآن فصاعدا.

كما لا يسمح باستنساخ هذا التقرير وتوزيعه ونقله ونشره أو زيادة توزيعه على أي شخص، بشكل مباشر أو غير مباشر، كليا أو جزئيا، بأي وسيلة أو بأي شكل من الأشكال، رقميا أو خلاف ذلك، لأي غرض من الأغراض أو تحت أي ظرف من الظروف، من خلال أي شخص لأي غرض دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك الأهلي التجاري. و يحتفظ البنك الأهلي التجاري بالحق في حماية مصالحه واتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي شخص أو كيان يعتبر من قبل البنك الأهلي التجاري في حالة انتهاك مباشر لحقوقه ومصالحه بما في ذلك، بدون حصر، ملكيته الفكرية.